Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (3) Issue (2) June(2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

دور البطالة في التأثير على المعيشة في العراق (دراسة أحصائية على معدل البطالة في المجتمع العراقي)

أنس علي جاسم

سجاد محمد احمد

سجاد سعد نعمه

الجامعة التقنية الوسطى/ معهد الادارة الرصافة العراق بغداد

The role of unemployment in affecting life in Iraq (A statistical study on the unemployment rate in Iraqi society)

lans40204@gmail.com

المستخلص

البطالة من المشاكل المعقدة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي , وهي تعبر عن عجز في البنى التحتية وتراجع في الأداء الاقتصادي , ونتيجة لتراجع دور الدولة وانسحابها من ميدان الانتاج . واعتمادها برامج الخصخصة وانشغالها في تغطية النفقات العسكرية واهمالها لبقية القطاعات الاقتصادية اضافة الى فرض الحصار الاقتصادي والاجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال المؤقتة بعد تغيير النظام والمتمثلة في الغاء هيكل الدولة العراقية . أسهم في تسارع معدلات البطالة . حتى أصبحت أزمة حقيقية لا تقبل التأخير والتأجيل مما يتطلب اعتماد برنامج وطني شامل يمكن من خلاله التخفيف من حدة الاثار المترتبة عليها .**الكلمة المفتاحية:** البطالة

ABSTRACT

The unemployment in Iraq is one of the most complicated phenomena of which the Iraqi economy suffers. It reflects the weakness and disability in the structures of the plans and performance , on which the state's concerned authorities depend , especially in the fields of production and development programs .In fact , this was occurred because of the wrong planning policies which can be seen clearly on actions of privatization of the public sector and huge waste of the public wealth on the expenditures of military and security services , while the rest of the development fields and factors , such like human resources and others ,were ignored ,almost completely .The economical embargo, which was imposed on the country for many decades , and the great changes happened during and within the occupation activities , such like the cancellation of most of the original state's structures and deterioration of the security situation , helped in speeding the growth of plenty of crisis, among them, is the unemployment .It is a real crisis ,effects negatively on the society ,economically and socially , and should not be left without quick and serious searches for solutions.**Key word:** The unemployment

المقدمة introduction

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم , وتعد البطالة من المشكلات المستعصية في الدول النامية , وبالذات الدول العربية , وتحتل قضية البطالة في العراق أهمية خاصة , نظراً لارتفاع معدلاتها بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد ولكثر المشاكل الناجمة عنها , وبالرغم من أهميتها إلا أنها لم ترصد بشكل دقيق , والدليل على ذلك تناقض الاحصاءات الرسمية فيما بينها ,عن تناقضها مع ما تنشره المنظمات العربية والعالمية . ففي الوقت الذي تشير إحصاءات البنك الدولي إلى إن نسبة البطالة في العراق تزيد عن 50% , فأن نتائج المسح الذي أجرته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أشار إلى إن معدل البطالة في العراق يبلغ

28.1% , كما إن المنظمات غير الرسمية حددت نسبة البطالة في العراق (40 – 60 %) , وبغض النظر عن تضارب الارقام فأن النظريات الاقتصادية تشير الى إن نسبة 15%من الايدي العاملة القادرة والباحثة عن العمل , ينذر بوجود أزمة حقيقية إن لم تأخذ الحكومة وبالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والاهلية حلولا عمليه لمواجهتها . وبالنظر لاهمية موضوع البطالة وما يرافقها من تداعيات فقد اعتمدت المسوحات التي أجراها الجهاز المركزي للاحصاء للوقوف على المؤشرات الرقمية الحقيقية . وبهدف تغطية مشكلة البطالة من جميع جوانبها فقد تعرض البحث في المحور الاول, إلى دراسة مفهوم البطالة وأسبابها . إما المحور الثاني فقد تناول الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية المترتبة على زيادة معدلاتها ومن خلال سير البحث وتحليل مكوناته تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات مقرونة ببعض التوصيات الضرورية لمعالجة هذه الظاهرة والحد من النتائج المترتبة عليها.

المبحث الاول : منهجية البحث

أولا: أهمية البحث important Research

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول مشكلة البطالة, والتي تعتبر من المشكلات المستعصية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي , فهي ترتبط بعنصر العمل الذي يمثل الوسيلة والغاية والذي يختلف عن بقية عناصر الانتاج, لان تعطله يعني تدهور إنتاجيته وتأكل إمكاناته وقدراته , فضلا عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية التي تترتب على عدم إتاحة الفرصة الاستثمار طاقاته .

ثانياً: مشكلة البحث Problem Research

يعاني الاقتصاد العراقي من وجود البطالة والتي تقف ورائها أسباب عديدة , نجم عنها مخاطر كثيرة انعكست على الفرد والمجتمع , وأدت إلى هدر في إمكانات العراق الاقتصادية والبشرية , لذلك ينبغي الاسراع في معالجتها للتخفيف من تداعياتها وما يترتب على استمرارها.

ثالثاً: فرضية البحث hypothesis Research

يقوم البحث على فرضية مفادها. تعتبر البطالة في العراق من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي, والتي أدت إلى أثار اقتصادية واجتماعية تنذر بالخطر إن لم تتخذ الاجراءات التنموية السريعة التي تسهم في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.

رابعاً: أهداف البحث Objective Research

١ .تحديد الاسباب التي تقف وراء تفاقم ظاهرة البطالة في العراق.

٢ .تحديد النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على تفشي ظاهرة البطالة.

٣ .تحديد الالية التي يمكن الاسترشاد بها لمعالجة ظاهرة البطالة والنتائج المترتبة عليها.

خامساً: أسلوب البحث Manner Research

يعتمد البحث على المنهج الوصفي Analysis Descriptive المقترن بتحليل البيانات والمعلومات , التي تتعلق بأسباب ظهور البطالة في العراق والاثار المترتبة عليها , بالاعتماد على ما تنشره وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات. وما تنشره المنظمات الدولية والعربية ذات العالقة , وما تتضمنه المصادر والمراجع العربية والاجنبية والاطاريح الجامعية.

سادساً: حدود البحث Border Research

١ .الحدود العلمية : اقتصر البحث على دراسة أحصائية للبطالة , وتحليل معدلاتها , والاسباب التي تقف وراءها , وما يترتب عليها من اثأر اقتصادية واجتماعية وأمنية.

٢ .الحدود المكانية: البطالة في العراق

المحور الاول : مفهوم البطالة وأسباب ظهورها

أولا : مفهوم البطالة unemployment

استحوذ موضوع البطالة على عناية أصحاب القرارات السياسية وكذلك اهتمام الباحثين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي , وقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهومها , لتعدد أنواعها واختلاف أسبابها وتأثيراتها , مما أدى لوجود تعاريف متعددة لها, منها على سبيل المثال لا الحصر :

- تعطل جانباً من قوة العمل المنتج اقتصادياً تعطلا اضطرارياً , رغم القدرة والرغبة في العمل والانتاج .(الشمري 289:2009)
- أن يكون الفرد في سن العمل , وقادراً عليه جسمياً وعقلياً , و راغباً في أدائه , ويبحث عنه ولا يجده , مما يترتب عليه

تعطله رغم احتياجه إلى الاجر الذي يتقاضاه إذا ما توفرت له فرصة عمل.(الزغبي : 2000 :149)

- التعطل (التوقف) الجبري , لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما , برغم القدرة والرغبة على العمل والانتاج.(الوزني: 2009:265)
- الفرق بين كمية العمل المعروضة , وكمية العمل المستخدمة في الانشطة الاقتصادية المختلفة عند مستويات الاجر وظروف العمل السائدة. البشير : 2002 : 24)
- العاملين الذين فقدوا وظائفهم , يبحثون عن عمل وينتظرون إن يعودوا إلى العمل. (المشهداني : 2006 :78)
- إما تعريف البطالة وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية فأنها (تشمل كل من هو قادر على العمل , وراغب فيه , ويقبله عند مستوى الاجر السائد , ولكن دون جدوى(Parkin: 1992 : 54)من التعاريف أعلاه نلاحظ بأنه ليس كل من لا يعمل يعد عاطلاً عن العمل , وفي الوقت نفسه ليس كل من يبحث عن العمل يقع ضمن فئة العاطلين , ولو كان الفرد قادراً على العمل ولا يبحث عنه فهو لا يعتبر عاطلا . الزاهد عن العمل لا يعد عاطلا, ربت البيت التي تتفرغ كلياً للعمال المنزل ولا تبحث عن عمل , الذين لديهم عقارات او اسهم او سندات ولا يعملون وتدر عليهم دخلا لا يعرضهم لمشاكل الفقر وتبعاته.نلاحظ من التعريف أعلاه على إن الشخص العاطل عن العمل ينبغي إن تتوفر فيه الشروط التالية

١ .إن يكون الشخص في سن العمل وقادراً على العمل يتحدد عادة بين (16 –60) سنة ويمثل السن 16 الحد الادنى لدخول سوق العمل إما السن 60 فيمثل الحد الاعلى او سن التقاعد للشخص العامل. ويحدد قانون العمل العراقي سن العمل بين (11–63) سنة.

٢ .إن تتوفر لدى المتعطل الرغبة والاستعداد للعمل.

٣ .إن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل , ويمكن اعتبار الشخص باحث عن العمل , إذا قام بالبحث بأي وسيلة من وسائل البحث المختلفة . كالاعلان في الصحف او تقديم طلب لدى ديوان الخدمة المدنية او الشركات وأصحاب الاعمال وغيرها.

٤ .عدم وجود عمل , ويعتبر هذا الشرط من أهم الشروط للاعتبار شخص ما متعطل عن العمل أم لا.

ثانيا :الاسباب هناك أسباب عديدة تقف وراء تفاقم مشكلة البطالة في العراق :-

١ .تعاظم الانفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الاستثمار, وتوجهها نحو زيادة النفقات العسكرية التي أدت إلى استنزاف الكثير من العوائد المالية ,الى حرمان بقية القطاعات الاقتصادية من التخصيصات المالية اللازمة لتطويرها , مما ولد اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي , وبسبب عجز الدولة عن مواجهة النفقات المتزايدة فقد لجأت إلى سياسة التمويل بالعجز لتمويل المجهود الحربي وللانفاق على مشاريع إعادة الاعمار والتي لا تضيف شيء إلى الطاقات التي كانت قائمة, بل الهدف إعادة تأهيلها لما كانت عليه سابقاً ويمكن ملاحظة تطور الانفاق العسكري في العراق للمدة من 1970–1989 من الجدول التالي:

٢. جدول (١) تطور الانفاق العسكري ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي والايرادات النفطية للمدة 1970–1989

السنة	الانفاق العسكري مليار دولار	الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار	نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي	الايرادات النفطية مليار دولار	نسبة الانفاق العسكري الى الايرادات النفطية
1970	0.7	3.6	19.4	0.8	87.5
1975	3.1	13.8	22.5	8.2	37.9
1980	19.8	53.6	38.8	26.4	75.0
1981	24.8	37.3	66.5	10.2	236.5
1982	25.1	43.7	57.4	10.1	248.5
1983	25.3	42.5	59.5	7.8	324.4
1984	25.9	47.6	54.4	9.4	275.5

1985	19.0	49.5	38.4	10.7	177.5
1986	11.6	47.9	24.2	9.4	123.4
1987	14.0	57.9	24.2	10.7	131.0
1988	12.9	55.9	23.1	11.0	117.3
1989	12.9	64.4	20.0	14.5	89.0

المصدر/ دكتور نبيل جعفر / الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل/ مجلة العلوم الاقتصادية /كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة /مجلد ٥ العدد ١٩ ص ١٩ يشير جدول (١)إلى إن الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من 3.6مليار دولار عام 1970 إلى 13.8 مليار دولار عام 1975 , و إلى 53.6 مليار دولار عام 1980.ثم اخذ بالتذبذب خلال السنوات اللاحقة بين الارتفاع والانخفاض إثناء الحرب العراقية الايرانية , كما إن إيرادات النفط هي الاخرى بدأت بالتزايد بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينات نتيجة الفورة النفطية, وقد انعكس ذلك في تزايد الناتج المحلي الاجمالي.وبعد عام 1980 أخذت الايرادات النفطية هي الاخرى بالتراجع والتذبذب . إما بالنسبة للانفاق العسكري فقد تصاعد بشكل ملحوظ بدأ من عام 1970 حيث بلغ 0.7مليار دولار ووصل في عام 1983 إلى 25.9مليار دولار .ومن الملفت للنظر إن نسبة الانفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت خلال عام 1981 نحو 66.5 % كما إن نسبة الانفاق العسكري إلى الايرادات النفطية كانت عام 1980 236.5 %وارتفعت إلى 324.4 %عام 1983 واستمرت متجاوزة كامل الايرادات النفطية حتى عام 1989 حيث بلغت 89% وهذا يعني تراجع التخصيصات الاستثمارية الموجه لمختلف القطاعات الاقتصادية مما جعلها غيرقادرة على خلق فرص العمل التي تتناسب مع حجم القوة العاملة.

٣ .تدمير البنى التحتية الاساسية للاقتصاد العراقي , تدمير الجسور والمنشآت الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات تصفية المياه والمنشآت الخدمية وغيرها نتيجة لخوض العراق حرب الخليج الاولى والثانية .كما إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق والتي استمرت 13 عام ,أدت إلى حرمان العراق من الايرادات النفطية مما أدى إلى توقف حوالي 192 شركة صناعية حكومية عن الانتاج والتي كانت تستوعب (500)إلف عامل, كما إن انقطاع التيار الكهربائي وشحه الوقود وحظر استيراد مستلزمات الانتاج والحضر المفروض على صادرات العراق النفطية وغير النفطية زاد من تكاليف الانتاج لمشاريع القطاع الخاص مما أدى إلى توقف (59413)وحده صناعية عن العمل والاستغناء عن خدمات العاملين فيها (الحسيني :2004 :218)

٤ .قيام الدولة عام 1989 ببيع الكثير من المشاريع إلى القطاع الخاص في ظل اعتمادها لبرنامج الخصخصة كأسلوب وأداة للتنمية, بعد عجز مؤسسات القطاع العام عن إدارتها , وقد بلغ عدد المشاريع التي جرى خصخصتها حوالي 67 مشروع (الجبوري : 1997: 17) وكان من المؤمل إن يكون القطاع الخاص أكثر قدرة على إدارة هذه المشاريع ,ولكن مما يؤسف له انخفاض إنتاجية المشاريع التي جرى خصخصتها بسبب ضعف القدرات الادارية والمالية للقائمين عليها مما اضطر البعض منها إلى الانسحاب من السوق أو تقليص إعداد العاملين فيها بسبب ضعف القدرات الاستيعابية ولوجود فائض في هذه المشاريع قبل خصخصتها.

٥ .قيام حكومة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش العراقي السابق و تسريح مئات الالاف من المتطوعين في الجيش والشرطة وقوى الامن الداخلي ومنشآت التصنيع العسكري , وحل وزارة الاعلام والاستغناء عن خدمات منتسبيها , وقد أدت هذه القرارات إلى تعطل (50)إلف عامل من هيئة التصنيع العسكري الملغاة و (6000)عامل من وزارة الاعلام وما يقارب المليون عامل من منتسبي وزارة الدفاع والداخلية وقوى الامن الداخلي وأجهزة المخابرات والاستخبارات (إبراهيم 71:2009).

٦ .لقد اثر تحرير التجارة وفتح الحدود على مصراعيها, بدون ضوابط كمية أو كمركية على المنشأت الاقتصادية العراقية وافقدها قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة من مناشئ أجنبية بالرغم من تدني مستوى جودة غالبيتها , إلى ان انخفاض أسعارها ولوجود رغبة لدى المستهلك العراقي باقتنائها. ازاء ذلك اضطرت الكثير من المنشآت الاقتصادية العراقية إلى إغلاق أبوابها بالنظر إلى تضائل إنتاجيتها وعدم قدرتها على تغطية نفقا ولصعوبة حصولها على مستلزمات الانتاج الازمة لاستمرار عملها .ويمكن ملاحظة آثار سياسة تحرير التجارة من خلال انخفاض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وانخفاض إعداد العاملين فيها وكالاتي (كامل :2010 : 184).

- انخفاض عدد المنشأت الكبيرة, من 418 منشأة عام 2002 إلى 411 منشأة عام 2006.

- انخفاض عدد المنشأت الصناعية المتوسطة من 156 منشأة عام 2000 إلى 79 منشأة عام 2003 والى 52 منشأة عام 2006وانخفض عدد العاملين فيها , من 2276 عامل عام 2000 إلى 1407 عامل عام 2003 , ثم انخفض العدد إلى 1397عامل عام2005.
- انخفضت عدد المشاريع الصغيرة , من 77176 منشأة عام 2000 ,إلى 17929 منشأة عام2003,والى 11620منشأة عام2006,وقد انخفض عدد العاملين في هذه المنشات, من 164579عامل إلى 50207عامل والى36379 عامل على التوالي. ٧. تفاقم أزمة المديونية الخارجية , ودفع التعويضات غير المبررة في الكثير من الاحيان ,أوقعت العراق في شرك المديونية الخارجية, واستنزفت الكثير من احتياطاته من العملات الاجنبية البالغة (35)مليار دولار,كما إن ديون العراق الخارجية قدرت بأكثر من (125)مليار دولار والتعويضات بأكثر من (300)مليار دولار, جرى حسم ما يقارب (48)مليار دولار (عبد الرضا: 2007 : 15).وقد أسهمت المديونية الخارجية ودفع التعويضات بتباطؤ الجهود الانمائية في مختلف الانشطة الاقتصادية واضعف قدرة الاقتصاد العراقي من تحقيق معدلات نمو مرتفعه مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة.

٨ .ضآلة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وانحسار دوره في النشاطات الوسيطة والتجارية, واعتماده على ما تقدمه الدولة من عون في مجال الاعفاءات الضريبية والكمركية , وفي مجال تزويده بمختلف مصادر الطاقة, كما إن هذا القطاع يعتمد على الاقتراض في تمويل مشروعاته , دون إن تكون هناك سياسة لاستثمار المدخرات الفردية للمواطنين , وغالباً ما يحتفظ بجزء كبير من فوائده المالية خارج البلد, وقد أدى ذلك إلى ضعف قدراته التنافسية ومحدودية دوره في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (الزبيدي :27:2007)

٩ .إلغاء سياسة التعين المركزي للخريجين .لقد كان العراق يعتمد على سياسة التعين المركزي , لخريجي الجامعات والمعاهد للمدة من (1990–1975)وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلة البطالة المقنعة , ولكن الدولة اضطرت إلى التخلي عن هذه السياسة , بعد إن تفاقمت أزمتها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للحروب التي خاضها العراق وتفاقم المديونية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لمعظم القطاعات , إن التوقف عن تعيين الخريجين أدى إلى بروز بطالة المتعلمين بدلا من بطالة الاميين ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:جدول(٢)التوزيع النسبي للعاطلين حسب المستوى التعليمي للسنوات 2003– 2008

المستوى العلمي / السنة	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
2003	55.10	13.48	8.09	9.63	12.45	0.47	---	---
2004	54.60	15.78	6.93	10.69	11.51	0.12	0.29	0.02
2005	52.89	15.45	7.09	11.90	12.40	0.08	0.28	0.01
2006	18.30	18.19	17.15	15.45	19.76	6.66	4.80	0.00
2008	12.20	10.40	12.2	13.4	14.30	6.50	3.70	0.00

المصدر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مسح التشغيل والبطالة للسنوات 2006 , 2008 2003 , 2004 , 2005 ,نلاحظ من جدول(٢)انخفاض نسبة البطالة لحاملي مؤهل الابتدائية من 55.1عام 2003 إلى 12.2عام 2008 وهذايشير إلى استعداد هذه الفئة للعمل بأي فرصة متاحة , في حين نلاحظ ارتفاع نسبة العاطلين لحملة الشهادة الاعدادية, وهذا يرجع إلى عدم وجود تناسب ,بين مخرجات الاعدادية واحتياجات سوق العمل , إما ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل لحملة شهادة البكالوريوس والدبلوم , فهو مؤشر لعدم وجود التكامل بين مخرجات الكليات والمعاهد واحتياجات سوق العمل , فضال عن عزوف حملة شهادة البكالوريوس والدبلوم من العمل في أماكن لا تناسب مؤهلاتهم. إما بالنسبة لتزايد نسبة البطالة لحملة الدبلوم العالي والماجستير فأن ذلك يرجع إلى تزايد إعداد الحاصلين على هذه المؤهلات بالشكل الذي لا يتناسب والفرص المتاحة إمامهم ,حيث إن الجامعات العراقية تعتمد على حملة الدكتوراه وتعطي الاولوية لهم في التعيين, كما إن اختصاصات بعض حاملي المؤهلات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

١٠ . أدت العمليات العسكرية التي خاضتها دول الحلفاء, بزعامة الولايات المتحدة الامريكية, بهدف تغير نظام الحكم في العراق ,ومن ثم احتلال قبل وبعد 9/4/ 2003إلى زعزعة الوضع الامني والسياسي والاجتماعي. وقد تزايدت عمليات النهب و السلب والتخريب للاموال العامة والخاصة والقتل والتهجير. وبالرغم من كل الجهود التي بذلت لفرض الامن والنظام وخلق المناخ الاستثماري للستقطاب رؤوس

الاموال الاجنبية والمحلية المهاجرة لاعادة بناء وأعمار البنية التحتية للاقتصاد العراقي إلى إن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح بسبب وجود حاضنات للارهاب والفساد المالي والاداري التي إعاقة عمليات البناء والتأهيل.

١١ . يتميز العراق بارتفاع معدلات النمو السكاني حيث تراوح المعدل بين 3% إلى4.3 % للاعوام 1977- 2009 وهو اعلي من المعدل العالمي الذي يتراوح بين 1% إلى 1.8% ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد معدل الخصوبة الذي يصل في بعض السنوات 4.3% وقد أدى ذلك إلى مضاعفة سكان العراق بمقدار 3.7مرة خلال المدة المذكورة , إن هذه الزيادة تؤثر في الهرم السكاني وتؤدي إلى وجود قاعدة شبابية تعكس الضغط على سوق العمل ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي:جدول(٣)التوزيع النسبي للسكان في مجموعة عمرية معينة مختارة

السنة	مجموع السكان بالالف	سنة 15أقل من	سنة15-65	سنة 65أكثر من
1977	12000	44.7	51.5	3.8
1987	16355	45.2	51.1	3.7
1997	22046	44.8	51.6	3.6
2003	26340	43.5	54.4	2.1
2005	27963	43.2	54.7	2.8
2008	31895	38.6	58.2	3.2
2009	32105	43.1	54.1	2.8

المصدر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المجموعة الاحصائية للسنوات أعلاه. نلاحظ من الجدول (٣)ان نسبة السكان النشطين اقتصادياً من (15-65) سنة شكلت ما نسبته 51.5%من إجمالي سكان العراق لعام 1977 وارتفعت إلى 58.2%عام 2008 مما يعني زيادة حجم السكان النشطين اقتصاديا . أي زيادة العرض من القوى العاملة , إلا إن هذه الزيادة في عرض القوة العاملة , لم يقابلها زيادة مناسبة في حجم الطلب على الايدي العاملة بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والامنية الحالية . مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة . كما ان نسبة السكان اقل من(15) سنة ظلت متقاربة وهذا يشير إلى إن الضغط على سوق العمل سوف يستمر وان الامر يتطلب زيادة معدلات الاستثمار بشقيها العام والخاص بهدف النهوض بكافة الانشطة الاقتصادية للاسهام في خلق فرص العمل القادرة على استيعاب السكان النشطين اقتصادياً للحد من معدلات البطالة في العراق التي وصلت الى مستويات تنذر بوجود أزمة اقتصادية حقيقية ينبغي التصدي لها والحد من أثارها ويمكن ملاحظة معدلات البطالة في العراق من الجدول التالي جدول (٤)معدلات البطالة المسجلة للسنوات (1977-2008)وحسب النوع والبيئه

السنوات	معلات البطالة في المدن %			معدلات البطالة في الريف%			معدلات البطالة لمجموع البلاد		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
1977	3.1	5.2	3.3	4.1	0.3	3.1	3.5	2.1	3.2
1987	3.5	7.8	3.5	3.6	3.6	3.6	3.1	7.5	3.6
1997	14.7	2.2	13.3	15.3	1.7	14.0	15.0	2.1	13.6
2003	31.0	22.3	30.0	28.9	6.7	25.4	30.2	16.0	28.8
2004	28.3	22.4	27.7	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8
2005	19.17	30.0	24.59	32.3	2.6	23.4	25.7	27.8	17.97
2006	19.74	37.35	22.91	15.04	8.04	13.17	16.16	22.65	17.5
2008	15.4	43.6	16.3	14.98	8.26	13.34	14.33	19.64	15.34

المصدر

١ .محمد ناصر إسماعيل وآخرون , واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (1977 –2004) مجلة التقني, البحوث الادارية , المجلد 21 العدد 6 , 2008 , ص

٢ .الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات, المجموعة الاحصائية للسنوات2005 – 2006 – 2007 – 2008 – 2009

نلاحظ من جدول (٤)ان معدلات البطالة للاعوام (1977–1987)كان ضمن المستويات , الطبيعية وذلك بسبب كون العراق حقق فائض في الموازنة على اثر زيادة العائدات النفطية الناجمة عن الفورة النفطية خلال عقد السبعينات , مما دفع الدولة الى زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية لمختلف الانشطة الاقتصادية , وجعل العرض من القوة العاملة عاجزا عن مواجهة الطلب المتزايد وقد شجع ذلك على انتقال أبناء الريف إلى المدينة لتحسين أوضاعهم المعاشيه, كما إن العراق أصبح مستقطباً للعمالة الوافدة إما بالنسبة لانخفاض معدلات البطالة خلال عقد الثمانينات يعود إلى الحرب التي اخفت البطالة بسبب زج غالبية القوة العاملة النشطة اقتصاديا بالخدمة العسكرية مع استمرار الدولة بسياسة التعيين المركزي, إما بالنسبة لارتفاع معدلات البطالة خلال عام 1997 والتي وصلت إلى 15 %للذكور في حين بلغت النسبة 2.1 %للاناث ويعزى ذلك إلى دخول إعداد كبيرة من النساء إلى قوة العمل والى تسريح إعداد كبيرة من الافراد مما زاد من إعداد الباحثين والراغبين عن العمل دون إن تكون هناك فرص عمل لاستيعابهم لان الاقتصاد العراقي كان يعاني من انخفاض في إيراداته النفطية بسبب انخفاض الاسعار ومن قصور في جهازه الانتاجي لان كل الجهود كانت موجه نحو تغطية النفقات العسكرية. إما بالنسبة لارتفاع معدلات البطالة إلى 28.1% بعد تغير نظام الحكم في نيسان 2003 يعزى إلى عدم الاستقرار الامني والسياسي والاجتماعي والى تزايد عمليات النهب والسلب والتخريب وتوقف العمل في العديد من الشركات الصناعية الحكومية والاهلية والى حل الاجهزة الامنية والعسكرية .بينما شهدت الاعوام 2004– 2008 انخفاض في معدلات البطالة إذا وصلت إلى 15.34% بسبب تشغيل إعداد كبيرة من الافراد في أجهزة الجيش والشرطة وقوى الامن الداخلي فضلا عن إعمال إعادة الاعمار التي استوعبت عدد من العاملين وتشغيل إعداد كبيرة من العاملين في المشاريع الخدمية

المحور الثاني: النتائج المترتبة على تفشي ظاهرة البطالة في العراق

تشير المعطيات المتوفرة عن مشكلة البطالة في العراق , إلى إن المشكلة لم تحضى بالحلول العلمية , التي يمكن ان تقلل من أثارها , كما ان المعالجات التي رصدت كانت مجتزئه ولا تعبر عن برنامج وطني لمعالجة هذه الازمة الخطيرة , مما أدى الى تعرض الاقتصاد العراقي والمجتمع العراقي والوضع الامني الى خسائر كبيرة.

أ – **الجوانب الاقتصادية** ١ .تهميش جزء مهم من قوة العمل العراقية , ووضعها خارج العملية الاقتصادية وهذا تبديد لاحد مصادر الثروة في العراق, ويمثل هذا الهدر ضياع الانتاج والدخل الذي يمكن ان يتحقق فيما لو تم استغلال هذه الامكانيات فضلا عن تراجع او تآكل في قيمة رأس المال البشري. نتيجة لفقدان المعارف او المهارات التي اكتسبوها طيلة فترة دراستهم . كما ان إعادة التأهيل لهذه القوى التي حرمت من فرصتها في العمل يتطلب تكاليف إضافية.

٢ .ضعف مستوى النشاط الاستثماري والانتاجي وتراجع النمو في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وتخلف البنيان الاقتصادي وهياكل الانتاج مع تزايد هيمنة القطاع النفطي على مجمل النشاط الاقتصادي وقد أدى ذلك الى انخفاض الانتاج الفعلي عن الانتاج المحتمل وزيادة فجوة الانتاج.

٣ .زيادة نسبة الفقر المدقع الى 70 %من إجمالي السكان خلال عقد التسعينات ثم انخفض الى النصف بعد ذلك بسبب تدهور مستوى المعيشة مما أدى الى تدني مستوى الرفاهية الاقتصادية لوجود علاقة عكسية بين مستوى الرفاهية ومعدلات البطالة.

٤ .تؤكد المصادر العلمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية الى ان ارتفاع معدلات البطالة بنسبة 1 % تنجم عنها خسارة في الناتج الاجمالي المحلي بمعدل 2.5%أي نحو (23)مليار دينار عراقي وهو ما يعني ان نسبة البطالة 28.1% سترفع من الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بمقدار(254)مليار دينار عراقي وهذا المبلغ يمكن ان يوفر فرصة عمل لنحو(1.016)مليون عراقي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد:2001*)*اعتمد الباحث على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بالعملة المحلية لعام 1997 والبالغ (904,573,6)مليون دينار عراقي

ب – الجانب الاجتماعي

١ .تشير الدراسة التي قام بها فريق من الباحثين في جامعة البصرة , لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائي عن محافظة البصرة , الى ان عدد الذين يعملون في الشوارع يبلغ (50) خمسون إلف شخص , ومن بين هؤلاء تم اختيار عينة من (200) شخص, ممن يعملون في الشوارع وبأعمار مختلفة بين رجل وامرأة وطفل وشيخ , وجد إن 59% هم من الاطفال الذين تقل أعمارهم عن 10 سنوات, وان 73% من هؤلاء يعتبرون عملهم في الشوارع هو المصدر الوحيد لأسرهم (عبد الرضا : 2008 : 83)

٢ .زيادة نسبة الرسوب والتسرب في جميع المراحل الدراسية , بسبب عدم تمكن الطلبة من الوفاء بمستلزمات الدراسة , فضلا عن صعوبة توفر الدخل اللازم لابقائهم وأسرهم على قيد الحياة وقد بلغ عدد الطلبة الذين تركوا الدراسة في المدارس الابتدائية للعام (2007–2008) نحو (53433 /طالب) أي بنسبة 12,8% من إجمالي طلبة المرحلة الابتدائية إما بالنسبة للطلبة الراسبين في المرحلة الابتدائية للعام الدراسي (2006– 2007) فقد بلغ عددهم (598516/طالب) أي بنسبة 74,3% من إجمالي الطلبة. كما إن نسبة الأمية في العراق تزايدت حتى وصلت 25% بعد ان تمكن العراق من احتلال الموقع الأول في برنامج القضاء على الأمية حسب شهادة المنظمات الدولية *

٣ .تزايد الأوضاع الشاذة المتمثلة بتعاطي المخدرات والسرقة والاغتصاب وجرائم القتل , وقد إشارة نتائج إحدى الدراسات إلى إن ارتفاع نسبة البطالة بمعدل 1% يؤدي الى زيادة جرائم القتل بنسبة 6.7% وجرائم العنف بنسبة 3.4% وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4% (جيرمي ريفكن : 2000 : 295)

٤ .تؤدي البطالة الى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الانسان تجاه المؤسسات الرسمية والانظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع , كما أنها تحد من فعالية سلطة الاسرة , بحيث لا تستطيع ان تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها.*احتسبت النسب من قبل الباحث بالاستعانة بالمجوعة الاحصائية للأعوام 2008–2009 الصادرة من الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات

٥ .ان استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة , كثير ما يصيب الفرد بالاكتئاب إذا ارتفعت معدلات الاكتئاب, فبلغت نسبة 3% من حجم القوى العاملة لعام 2006(الحلفي :6:2008) كما ان الحالة النفسية المتردية للعاطلين, تكون سببا للاصابة بكثير من الامراض وحالات الاعياء البدني

٦ .تدهور المستوى الصحي (نقص الادوية و بقية المستلزمات , عدم مواكبة التطورات العلمية الحاصلة في المجال الطبي), هجرة العديد من الكفاءات الطبية . انتشار بعض الامراض المتوطنة , في الوقت الذي يعتبر فيه العراق من الدول التي تمكنت من القضاء على هذه الامراض .

٧ .ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج , حلماً يراود الكثير من الشباب , فضلا عن أصحاب الكفاءات والمواهب الممتازة بهدف تأمين المستوى الامن من العيش لهم ولعوائلهم .

٨ .تؤدي البطالة إلى عزوف الشباب عن الزواج بسبب عدم وجود مصدر رزق يمكن إن يغطي النفقات التي يتطلبها الزواج

ج – الجانب الامني:

١ .تؤدي البطالة الى حالة من عدم الاستقرار السياسي للبلدان التي تتفاقم فيها , لان الاستقرار السياسي مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص العمل.

٢ .انقطاع الدخل , يعني صعوبة الحياة نتيجة لعجز الانسان عن تلبية حاجاته وحاجات أسرته الضرورية , مما يترتب عليه الجنوح الى الجرائم والانخراط في منظمات الارهاب , التي تقدم له الاغراءات وتدفعه باتجاه الانتقام من مجتمعه .

٣ .عندما يكون المتعطل غير قادر على الانفاق على نفسه أو من يعيله , سوف يزداد شعوره بخيبة الأمل والاحباط , وتسوء حالته النفسية , وقد يدفعه ذلك الى الاعتداء على نفسه , أو على الغير من الافراد أو على الممتلكات العامة والخاصة

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

١ .إن العراق يعاني من تفاقم ظاهرة البطالة الهيكلية , الناجمة عن الاختلال في الهيكل الانتاجي , نتيجة لتوقف قطاعات الانتاج الرئيسية وخاصة قطاع الزراعة والصناعة التمويلية ومعظم الانشطة الخدمية.

٢ .ساهمت عمليات خصخصة بعض المشروعات في تزايد معدلات نمو البطالة إذ بادرت إدارة الشركات التي تم خصخصتها إلى تسريح عدد كبير من موظفيها لوجود فائض في القوة العاملة في هذه الشركات , بسبب نقص مما اضطرها لاحقاً إلى تجميد أنشطتها وتسريح بقية العاملين لديها

٣ .كان للحرب العراقية الايرانية , وحرب الخليج الاولى والثانية دور في إخفاء معدلات البطالة بالنظر لمشاركة غالبية السكان النشطين اقتصادياً في المجهود الحربي لهذه المعارك , ولكن توقف الحروب وتسريح إعداد كبيرة من المشاركين فيها , أدى إلى بروز ظاهرة البطالة وزاد من ضغط الباحثين عن العمل على سوق العمل بسبب عدم وجود فرص العمل , أو لعدم ملائمة تأهيل الباحثين عن العمل للفرص المتاحة.

٤ .أدى تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي وما رافقها من قرارات فرض الحصار الاقتصادي وقرارات سلطة الائتلاف التي أدت إلى إلغاء أجهزة الجيش والشرطة وقوى الامن الداخلي وهيئة التصنيع العسكري ووزارة الاعلام , مما أدى إلى تسريح إعداد كبيرة من منتسبي هذه الاجهزة , وبذلك ازداد الضغط على سوق العمل وساهم في تردي الوضع الامني.

٥ .أدت سياسة تحرير التجارة وفتح الحدود على مصراعيها بدون ضوابط إلى تدني الانتاج الزراعي والصناعي وقاد إلى اختفاء الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الكبيرة .

٦ .أثرت البطالة بشكل واضح على تفاقم ظاهرة الفقر مما دفع الكثير من العوائل إلى إجبار أولادهم على ترك مقاعد الدراسة ,بهدف إشراكهم في إعمال لا تليق ولا تتناسب مع أعمارهم , في ظل غياب القوانين المنظمة للعمل.

٧ .ساهمت البطالة في عدم استقرار الوضع الامني وأدت إلى تفشي الكثير من الظواهر التي لا تليق بمجتمعنا . مما يضيف أعباء جديدة على الدولة والمجتمع ,بهدف إعادة تأهيل من دفعتهم الظروف إلى بعض الممارسات التي لا يرضاها مجتمعنا ولا يتحملها اقتصادنا.

ثانيا: التوصيات

١ .تحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية ,لخلق فرص العمل للخريجين وحسب مؤهلاتهم العلمية ووضع نظام للحوافز يسهم في جذب المستثمرين.

٢. تحرير الاقتصاد العراقي من هيمنة قطاع النفط , والعمل على توظيف الايرادات النفطية لصالح الاستثمار العام في برامج مشاريع التنمية الاساسية والخدمات الاجتماعية العامة.

٣ .دعم وتطوير القطاع الخاص بكافة أنشطته, والعمل على أزاله مخاوفه واعطائه الضمانات لتوسيع نشاطه .بهدف خلق فرص العمل الستيعاب الاعداد الفائضة عن حاجة سوق العمل.

٤ .قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالتنسيق مع الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , بحصر وتهيئة بيانات عن إعداد البطالة في العراق بهدف التعرف على حجمها ونوعها ومحتوياتها .لضمان استحداث برنامج وطني يقوم على التنسيق بين الوزارات المختلفة لخلق فرص العمل التي تتناسب مع مؤهلات العاطلين عن العمل , وبما يحقق العدالة الاجتماعية .

٥ .قيام الجامعات وهيئة التعليم التقني وكافة الاجهزة ذات العلاقة بوضع برامج تدريبيه لتأهيل واعادة تأهيل , العاطلين عن العمل أعادة استخدام القوة العاملة التي تضررت جراء بيع أو نقل أو أغلاق الشركات التي كانوا يعملون بها.

٦ .صرف إعانات ماليه للعاطلين عن العمل من قبل صندوق خاص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولحين إيجاد فرص عمل لهم.

٧ .الاهتمام ببرامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة , ومنحها القروض الميسرة وتسهيل حصولها على المعدات والالات و المستلزمات الاخرى واعفائها من الضرائب والرسوم لتمكينها من منافسة المنتجات الاجنبية . لتكون هذه المشاريع قادرة على امتصاص جزء كبير من البطالة.

٨ .إحداث تغيرات أساسية في مناهج التربية والتعليم العالي لخلق حالة من التوافق بين إعداد الخريجين ومتطلبات سوق العمل.

المصادر

١ .إبراهيم, حسناء ناصر, البطالة وخلق العمل إحدى تحديات الوضع الراهن ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ,العدد التاسع عشر,٢٠٠٩.

٢. الانترنت شبكة من ريفكن جيرمي http\66k.com vbfi 26t 17837.htmi

٣ .البشير, د. عبد الكريم , سوق الشغل الجزائري , نظرية إجمالي , مجلة بحوث اقتصادية عربية , العدد ٢٨ ,٢٠٠٢.

٤ .الجبوري , د. عبد الصاحب صالح , سياسات تنشيط القطاع الخاص, وتطبيقاتها في العراق, بغداد, المؤتمر العلمي السادس, كلية الادارة والاقتصاد,١٩٩٧.

٥ .الزبيدي, د. حسن لطيف كاظم , البطالة في العراق , المظاهر والاثار وسبل المعالجة ,مجلة دراسة اقتصادية بغداد, بيت الحكمة,٢٠٠٩.

٦ .الزغبي, د.هيثم , اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي , الطبعة الاولى , عمان , دار الفكر , ٢٠٠٠.

٧ .الحلفي , د. عبد الجبار عبود , البطالة في العراق مع إشارة خاصة إلى بطالة الشباب , مجلة بحوث اقتصادية , الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية , القاهرة, العدد ٤٣ , ٤٤ ,السنة٢٠٠٨.

٨ .الحسيني , باسل جودة , السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات السياسية الاجتماعية , بحوث ومناقشات في العراق والمنطقة بعد الحرب , الطبعة الاولى , بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية , ٢٠٠٤.

٩ .الشمري , د. خالد توفيق , مدخل في علم الاقتصاد, التحليل الجزئي والكلي ,دار وائل للنشر , الطبعة الاولى,٢٠٠٩.

١٠ .عبد الرضا, د. نبيل جعفر ,الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط, وارث الثقافية قسم الدراسات والبحوث ,الطبعة الاولى ,٢٠٠٨.

١١ .عبد الرضا , د. نبيل جعفر, الاقتصاد العراقي , تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل , مجلة العلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد, جامعة البصرة , مجلد ٥ ,العدد١٩.

١٢ .العزاوي ,د. هدى, البطالة أساليب المواجهة لدعم السالم والامن القومي في ظل تحديات الاقتصاد , على شبكة ,الانترنت www.kautakji.com

١٣ .كامل , ميادة رشيد ,تحليل اتجاهات البطالة للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٨,رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ,كلية الادارة والاقتصاد, جامعة البصرة , ٢٠١٠.

١٤ .المشهداني, د. عبد الرحيم نجم , ظاهرة البطالة في العراق ,الحلول المقترحة لها ,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الجامعة المستنصرية , كلية الادارة والاقتصاد , العدد ١١ ,السنة الرابعة , ٢٠٠٦.

١٥ .ناصر,محمد ناصر إسماعيل ,واقع التشغيل والبطالة للمدة من ١٩٧٧-٢٠٠٤,مجلة التقني , المجلة ٢١,العدد ١٦ , ٢٠٠٨.

١٦ .الوزني, د. خالد واصف , مبادئ االقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق , دار وائل للنشر , الطبعة العاشرة , ٢٠٠٩.

١٧.Michael Parkin , Daviding, Economics , Boston , New York ,1992